

## مؤسسات إعلامية تونسية صادرة تطالب الحكومة بإنقاذها

بين صحافيين وفنيين وإداريين. ووفق العاملين فيها، تعمل منذ حوالي سنتين دون مدير عام مسؤول وهو ما يربك السير الطبيعي للمؤسسة.

وطالب كاتب عام النقابة الأساسية بإذاعة الزيتونة، الحكومة بتفعيل قرار تأميم المؤسسة، معتبرا أن مقاومة الإرهاب تكون بحماية هذه الإذاعة.

وحلل وليد بربويس رئيس فرع نقابة الصحافيين بأكاتوس برود الحكومات المتعاقبة مسؤولية تفشي الفساد في المؤسسة، داعيا الفخفاح وزير المالية إلى متابعة هذه الملفات قضائيا وإغفاء المؤسسات الإعلامية المصادرة من ديونها. وأشار إلى أن مؤسسة "الكرامة القاضية" ووزارة المالية ورئاسة الحكومة هي المسؤولة مباشرة عن التعيينات الإدارية المشرفة على هذه المؤسسات.

وأكد زياد دبار عضو المكتب التنفيذي لنقابة الصحافيين أن حرية الإعلام يجب أن تكون بالفعل، وأن ملف الإعلام المصادر يعتبر تحديا أساسيا لحكومة الفخفاح في ظل فشل الحكومات المتعاقبة في التعااطي مع هذا الملف.

وشدد دبار على أنه ستكون هناك تحركات تصعيدية مشتركة بين المؤسسات الإعلامية المصادرة في حال عدم تعااطي حكومة الفخفاح بجدية مع ملف الإعلام المصادر، خاصة وأن كلا من إذاعة "شمس أف أم" ودار الصباح وإذاعة الزيتونة وأكاتوس برود تمثل جزءا هاما وأساسيا في المشهد الإعلامي التونسي.

التحركات من الوقفات وحتى الإضراب للحصول على مستحقاتهم والنهوض بمؤسساتهم. واعتبرت نقيسة حسني الكاتبة العامة للنقابة الأساسية بالإذاعة أنه من غير المقبول والمعقول المفاضلة بمستحققات أبناء المؤسسة في ظل التنصل من الاتفاقات السابقة الموقعة مع الأطراف المعنية بالملف وعلى رأسها ضمان استمرار المؤسسة وحقوق العاملين فيها إلى حين عملية الخصخصة.

### الممثلون عن المؤسسات المصادرة يهددون باللجوء إلى الإضراب للحصول على مستحققاتهم والنهوض بمؤسساتهم

ودعا وجيه الوافي رئيس فرع نقابة الصحافيين في مؤسسة دار الصباح، رئيس الحكومة إلياس الفخفاح وأعضاء لجنة التصرف في الأملاك المصادرة لتحمل مسؤولياتهم تجاه أقرق مؤسسة إعلامية في تونس وأنه لا سبيل إلى التقويت فيها جزئيا. وتأسست "دار الصباح" منذ 69 سنة، وتعد من بين المؤسسات المصادرة سنة 2011، وهي خاضعة للملكية مؤسسة "الكرامة هولدينغ" بنسبة 90 في المئة من الأسهم، ويعمل فيها حوالي 120 شخصا

تونس - دعا الصحافيون العاملون في المؤسسات الإعلامية المصادرة في تونس الحكومة لإيجاد حل لآزمة هذه المؤسسات المستمرة منذ سنوات، مع تفاقم أزمتها المالية والتشغيلية.

ونظمت نقابة الصحافيين التونسيين وممثلون عن المؤسسات الإعلامية المصادرة، وهي إذاعة "شمس أف أم" وإذاعة الزيتونة ودار الصباح وشركة كاتيس برود، ندوة صحافية الخميس، لحث الحكومة على إيجاد حل يضمن استمرارية عمل هذه المؤسسات بالإضافة إلى حصول العاملين فيها على حقوقهم المادية بما فيها الأجور والضمان الاجتماعي.

وتمت مصادرة هذه المؤسسات التي كانت تابعة لعائلة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، بعد ثورة عام 2011، وعينت السلطات إدارات خاصة للإشراف عليها إلى حين خصصتها، إلا أن هذه المؤسسات تعيش حالة من الفسوس والارتباك أثرت على سير العمل فيها وعلى أوضاعها المالية، ما جعلها تعاني من أزمت مالية كبيرة.

وقالت خولة السليتي رئيسة فرع نقابة الصحافيين بإذاعة "شمس أف أم"، إن "الوضع في المؤسسة يختلف كثيرا عن بقية المؤسسات الإعلامية المصادرة نظرا لحساسية الوضع في ظل استيلاء كل صيغ التقويت (الخصخصة) المنصوص عليها في مرسوم المصادرة". وأكد الممثلون عن المؤسسات الإعلامية المصادرة عزمهم المضي قدما في الدفاع عن حقوقهم وخوض كل



الهاتف مصدر المعلومات الأساسي

## المصادر الحكومية وراء شحة المعلومات

### عن كورونا في الإعلام المصري

#### إخفاق وسائل الإعلام في تغطية أخبار الوباء

#### يزيد عدم ثقة الجمهور بالبيانات الرسمية

وبلغت هؤلاء إلى أنه من الصعب أن يكون هناك إعلام توعوي مع استمرار سياسة التعتيم، لأن الحرية في مناقشة القضايا المجتمعية محل تركيز واهتمام الشارع، ولا يمكن أن تكون خاضعة للرسمية.

وأوضح صفوت العالم، لـ "العرب"، أن إصرار أي دولة على التقليل من دور الإعلام في تغطيتها لفايروس كورونا، يعزز إخفاقها في مواجهة الوباء فتتجنب عن حلقة ضعيفة لتحسين صورتها أمام الرأي العام، في حين أنها لو اختارت المباشرة والمصارحة للوضع محليا مقابل الاهتمام بدول أخرى، وهو ما دفع الأصوات الإعلامية والناطقين باسم وزارات في الحكومة المصرية للخروج على الجمهور كل يوم لتأكيد أنه لا يتم إخفاء شيء.

وذكر مؤيدون لعدم إطلاق العنان للإعلام، أن الكثير من المنابر تفتقد إلى الحنكة في معالجة الأزمات وتهتم بالإثارة على حساب التوعية والتثقيف، لكن أصحاب هذا الرأي لا يدركون أن الأمر يرتبط بإصرار جهات مالكة للإعلام على اختيار شخصيات في منصب الإدارة والتحرير والجلوس على كرسي المذيع غير مؤهلة وبعضها يعاني خواء معرفيا.

ولا يقتصر الأمر على مصر، حيث تعمل بعض الحكومات العربية على شيطنة وسائل الإعلام عند تغطيتها لقضية انتشار فايروس كورونا، ما يؤكد أنها لم تتفتح بعد بان العصر لم يعد يسمح بأن يكون الإعلام موجها، أو تُفرض عليه إملاءات وتوجيهات في ظل التطور السريع الذي تعيشه وسائل الاتصال المختلفة، ما يستدعي أن تكون الشفافية مبدأ عاما في التعامل. وتكفي مطالعة جزء بسيط من تصريحات مسؤولين حول فايروس كورونا للوقوف على حالة العدا مع وسائل الإعلام، والإصرار على تشويه صورتها في أذهان الجمهور، والإيحاء بأن أغلب ما يُنشر عن هذه القضية شائعات ضاعت الهلع والخوف لدى المواطنين، ومبررات المسؤولين تنحصر تقريبا في أن الإعلام خرج عن البيانات الرسمية.

ويبدو الواقع الراهن، وكان هناك شبه اتفاق على تحميل الإعلام مسؤولية انتشار المخاوف من الفايروس. ففي لبنان انتهت وزارة الإعلام منال عبدالصمد والصحف والقنوات المحلية بنشر أخبار كاذبة على نحو مكثف حول انتشار المرض، وفي الجزائر، وصف رئيس الحكومة عبدالعزيز جراد وسائل الإعلام بأنها "تهوّل الموقف"، فيما توعدت وزارة الشؤون القانونية بالأردن بمحاسبة الخارجيين عن البيانات الرسمية.

يساهم نقص المعلومات والأخبار المحلية عن فايروس كورونا في مصر في تكريس القطيعة بين الجمهور ووسائل الإعلام لصالح منصات التواصل التي أصبحت المصدر الأهم لدى الجمهور للحصول على المعلومة

الإعلام التقليدي مجرد التحرر من البيانات الرسمية التي تصدر بشكل بطيء لا تتواءم مع سرعة تطورات الحدث، وتكسر القطيعة بين الجمهور والصحف والشاشات لصالح منصات التواصل حتى أصبحت الأخيرة المصدر الأهم لدى الجمهور للحصول على المعلومة.

وأصبح لدى الكثير من المواطنين شعور بأن هناك تعتميا على الحالات المصابة بفايروس كورونا ولا يعرفون عددها، بسبب عدم تركيز الإعلام على الوضع محليا مقابل الاهتمام بدول أخرى، وهو ما دفع الأصوات الإعلامية والناطقين باسم وزارات في الحكومة المصرية للخروج على الجمهور كل يوم لتأكيد أنه لا يتم إخفاء شيء.

### تكريم أفواه الإعلام مع تقييد المعلومات وقت الكوارث يخلق لدى الجمهور حالة من الخوف تفوق تأثير الشائعات

وأكد (محمد م) وهو اسم مستعار لصحافي يعمل بإحدى المؤسسات الإعلامية الخاصة، أنه عندما حاول الحصول على تصريح لإجراء تغطية ميدانية من داخل مستشفى الحجر الصحي بمحافظة مرسى مطروح القريبة من الحدود الليبية، قوبل طلبه بالرفض وتم إبلاغه بأنه محظور على الإعلام الاقتراب من المنطقة، لأنه المتهم الأول في إثارة الذعر بين الناس.

وأضاف أنه عندما حاول شرح مبرراته بالذهاب إلى المستشفى، ويريد طمأنة الجمهور بتعافي الحالات المتحجرة وليس كل مشتبته به ينتظر الموت، وإجراء لقاءات معهم بعيدا عن لغة البيانات الرسمية لم يلقح في تلمين مواقف المسؤولين بوزارة الصحة، وكان رددهم أن "لديهم تعليمات بحظر وجود الإعلام في المكان".

ويشير خبراء إلى أنه يمكن التغاضي عن تقييد حرية الإعلام وقت الكوارث مثل انتشار كورونا، شريطة أن يتم تعويض ذلك بتدفق معلوماتي يلبي احتياجات الجمهور، ويحضر الشائعات، حتى لا يضطر الإعلام إلى اللجوء لمصادر مجهولة، لكن المشكلة أن هناك حكومات تريد أن يظل إعلامها خاضعا للمعلومة الموجهة، وعكس ذلك سوف يكشفها أمام الشارع.

أحمد حافظ  
كاتب مصري

القاهرة - وتعاني وسائل الإعلام المصرية شكا في المعلومات وتهديدا بالعقاب إذا نشرت ما يخالف البيانات الرسمية المرسله إليها حول فايروس كورونا، فيما الجمهور أصبح في حالة شتات بين ما يُبث من أخبار عن منصات التواصل الاجتماعي وبين المعلومات التي يبثها الإعلام الرسمي. وأصدر مجلس تنظيم الإعلام قبل أيام تعميما للصحف والقنوات والمواعف الإلكترونية بحظر تناول أي معلومات أو بث مواد تتعلق بحدوث أوبئة إلا بعرفة الجهات المختصة، لدرجة أنه قرر معاقبة 16 صحيفة رقمية بـ"افت النظر" لأنها رفضت الالتزام بقواعد التغطية الخاصة بفايروس كورونا.

وتكمن المعضلة الأكبر في أن الجمهور لا يثق في بيانات الجهات المعنية بإدارة الأزمة، ويتم التعامل مع المعلومات الرسمية على أنها موجبة ومغايرة للحقيقة، نظرا لالتزام الصحف والقنوات الفضائية حرفيا بما يتم إعلانه في البيانات، والتغاضي عن مناقشة القضية من وجهات نظر مختلفة.

وقال صفوت العالم، استاذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة، لـ "العرب"، إن إصرار بعض الحكومات على تقييد حرية الإعلام وقت الأزمات الإنسانية يعكس أن أغلب من يديرون المنظومة لا يصلحون لتولي المهمة، لأنه من البديهي أن يكون الإعلام شريكا أصيلا في مواجهة والتوعية لا أن يتم تحميله مسؤولية الهلع والخوف.

ويجب على الإعلامي أن يكون ظهيرا للحكومة بكشف التقصير في أي خطوة يمكن أن تنقذ البلاد من كارثة، وهذا لا علاقة به بالدور الذي يقوم به الإعلام في مساعدة الحكومة، لأنه يرتبط بحياة الآلاف من الناس، فإذا وجد ثغرة عدم تطبيق معايير السلامة في أحد المطارات يجب نشرها، لا أن يتم إلزام المؤسسات الإعلامية بإظهار الحكومة وكأنها بطل قومي.

ويرى متابعون أن تكريم أفواه الإعلام مع التضييق على حرية تداول المعلومات وقت الكوارث الإنسانية يخلق لدى الجمهور حالة من الخوف تفوق تأثير نشر الشائعات، لأن الشارع حينها سوف يشعر بأن الحكومة تخفي الواقع الحقيقي، وهناك الكثير من الكوارث والمعلومات المحبطة تتخفى وراء البيانات الرسمية ولا يتم نشرها. ويقول هؤلاء إن شيطنة وسائل



تهديد بالتصعيد

## واشنطن تعتبر تيك توك خطرا أمنيا على الشعب الأميركي

وفي شهادته المكتوبة أشار والاس إلى أن التطبيق الذي تملكه الصين قد يجمع بيانات شخصية وقوائم اتصال وبيانات مواقع وتفاصيل بطاقات ائتمان. وكرر برايان وير مسؤول الأمن الإلكتروني في وزارة الأمن الداخلي هذه المخاوف، قائلا إن بيانات "تيك توك" يمكن أن تصبح جزءا من قاعدة بيانات كبيرة تستغلها الصين.

وقال وير إن "الصين تملك برامج مذهلة في جمع البيانات وتطوير الذكاء الاصطناعي، مقابل تلك البيانات التي لا نعرف الغرض منها تماما وهذا ينبغي أن يشعرونا بقلق كبير". وأعلن أنه "بالتأكيد لا يوجد مكان لتطبيقات مثل تيك توك" على الأجهزة والشبكات الحكومية.

ويقول "تيك توك" إن عملياته لا تتأثر بسلطات بكين. ويبرز صعود "تيك توك" تطورا هاما، وهو تأثير الصين المتزايد في تكنولوجيا المستهلك خارج حدودها. ويوضح المدى الذي بلغه "تيك توك" أنه وأخيرا لم يعد بإمكان التطبيقات الصينية أن تبقى على قيد الحياة فحسب، بل بات بمقدورها أن تزدهر في الخارج، وأن تخلق منافسة حقيقية لعلاقة وادي السيليكون التقليديين.

وقال فيرجوس ريان، وهو محلل في المعهد الأسترالي للسياسة الاستراتيجية الذي يُحلل عادة شركات التقنية الكبرى وأنشطة الدعاية الإعلامية "أتوقع أن تكون هناك زيادة في المقاومة الرقابية على تطبيق 'تيك توك' هذا العام".

ويتمتع تطبيق "تيك توك" بمهارة عالية في اجتذاب المستخدمين صغار السن في مقاطع الفيديو المتتابعة التي لا نهاية لها. وكان التطبيق الأكثر تنزيلًا في العالم خلال العام الماضي، لكن المسؤولين الأميركيين أعربوا عن قلقهم بشأن صلاته المحتملة بالحكومة في بكين.

وقال كلايد والاس المسؤول في مكتب التحقيقات الفيدرالي إن "تيك توك مثال لتطبيقات لا يدرك المواطن تأثيرات ما خلفها". وأضاف أن التطبيق "يسيطر عليه بشكل أساسي من فاعل يحظى ببرعاية حكومية". وفي حين أن البيانات المختلفة التي يجمعها "تيك توك" قد لا تبدو حساسة، إلا أن والاس اعتبر أن المعلومات قد يتم تجميعها واستخدامها لأغراض عديدة.



عين واشنطن على تيك توك الصيني